



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

بمناسبة اليوم العالمي للصحة

المنامة في 7 أبريل 2017م

تحتفل الأمم المتحدة في 7 نيسان / أبريل من كل عام باليوم العالمي للصحة، إحياءً للذكرى السنوية لتأسيس منظمة الصحة العالمية، ويتيح يوم الصحة العالمي فرصة فريدة من نوعها لتعبئة جهود العمل حول موضوع صحي محدد يهم الناس في أنحاء العالم أجمع.

وقد حددت منظمة الصحة العالمية موضوع "الاكتئاب" عنواناً لحملتها ليوم الصحة العالمي لعام 2017، فالإكتئاب مرض خطير ومنتشر يصاب به أعداد كبيرة من الناس بجميع أعمارهم، ويسبب لهم ألماً نفسياً ويؤثر في قدرتهم على القيام حتى بأبسط المهام اليومية، ويخلف أحياناً عواقب مدمرة على علاقاتهم مع أسرهم وأصدقائهم وقدرتهم على كسب لقمة العيش، ومع الأسف فإن البقاء دون تلقي العلاج المناسب له قد يؤدي بالشخص المصاب به للتفكير بالانتحار.

ويعدّ الحق في الصحة أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية، إذ لا يقتصر على تمتع الأفراد بهذا الحق من خلال الحصول على الرعاية الصحية وانعدام المرض أو العجز، بل يمتد إلى سلامة الفرد البدنية والعقلية والاجتماعية.

وقد كفل دستور مملكة البحرين في المادة رقم (8) منه الحق في الصحة، حيث نصت الفقرة (أ) منها على أن " لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية"، كما نصت الفقرة (ب) على أنه " يجوز للأفراد والهيئات إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج بإشراف من الدولة، ووفقاً للقانون". وقد أولى المشرع في المملكة اهتماماً خاصاً بالحق في الصحة من خلال سنّ العديد من التشريعات ذات العلاقة بتعزيز وحماية هذا الحق، وعلى رأسها المرسوم رقم (5) لسنة 2013 بإنشاء المجلس الأعلى للصحة، حيث يتولى المجلس وضع الاستراتيجية الوطنية للصحة في المملكة ومتابعة تنفيذها مع الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية.

ومن جانبها فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إذ تحتفل إلى جانب الأمم المتحدة والعالم بهذه المناسبة، وتشيد بانضمام مملكة البحرين بموجب القانون رقم (10) لسنة 2007 إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي أقر في الفقرة الأولى من المادة رقم (12) منه على أن: "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".

وفي هذا السياق فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل بما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقاً لمبادئ باريس، في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى جنب مع كافة الجهات الرسمية والأهلية على إيجاد التشريعات الملزمة والتدابير غير التشريعية اللازمة لحماية الحق في الصحة وتعزيزه، هذا إلى جانب متابعة ورصد مدى التزام الحكومة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين في مجال الحق في الصحة، لضمان إنفاذها وكفالة تمتع الجميع بالحق في الصحة دون أي تمييز.